والحاصل المذكور بين في الطلاق والاصح فيهما عدم الحنث تنبيه محل الخلاف اذا اطلق فان قال لا ادخل عليه عامدا او ناسيا حنث بالدخول عليه ناسيا قطعا كما نقله القاضي الحسين قلت ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم وعلم به واستثناه لم يحنث في الاولى جزما وكذا في الثانية على المذهب كما ذكره وسلم عليه وان اطلق حنث فيما يظهر والله اعلم لان العام يجري على عمومه ما لم يخصص والثاني لا يحنث لانه لفظ صالح للجميع للبعض فلا يحنث بالشك فان قصده حنث قطعا او جهله فيتجه لم يحنث اخذا مما مر نعم لو كان في الخلق فيما لو سلم على مصل او زيد من لو تعمدني به كذا قال الرافعي قال ابن الصلاح انه قياس المذهب وجزم به المتولي وقال البلقيني انه لا يحنث بالسلام على المصلي لان المقصود عليه انما هو السلام الخاص الذي يحصل به الانس وزوال الهجران وهذا انما يكون في السلام في غير الصلاة قال وما ذكره الرافعي فيما اخذه من الشامل وصرحت له فانه قال انه الذي يقتضيه المذهب انتهى وقد يحمل كلام الرافعي على ما اذا قصده بالسلام وكلام البلقيني على ما اذا قصد الخلاء واطلق وقال الزركشي ما قاله الرافعي خارج عن العرف ثم قال ويحتمل التفصيل بين ان يقصده او لا كما في قراءة الآية المذكورة انتهى وهذا قريب من الحمل المذكور وظاهر ان محل ذلك اذا اسمع سلامه فقد صرح الرافعي في باب الطلاق بعدم الحنث فيما اذا كان للمسلم عليه في الصلاة وبعد بحيث لا يسمع سلام المسلم عليه فصل في الحلف على اكل او شرب مع بيان ما يتناوله من المأكولات اذا حلف لا يأكل الرؤس والرأس لا يشترط لها والاثبة لم يحنث برؤس تباع وحدها وهي رؤس الغنم قطعا وكذا الابل والبقر على الصحيح لان ذلك هو المتعارف وان اختص بعضها ببلد للخالف لا برؤس طير وكمأة وصيد وخيل لا ببلد تباع فيه مفردة لكثرتها واعتياد اهلها فيحنث بأكلها فيه لانها كرؤس الانعام في غير تلك البلدة لندرتها في تلك البلدة اما لو كان كذلك في بلد لا تباع فيه مفردة بل تباع في غيره مفردة حنث على الاقوى في الروضة لشمول الاسم ولان ما ثبت به العرف في موضع اثبت في سائر المواضع لخبر الارز قال وهو الاقرب الى ظاهر النص انتهى وهذا هو الظاهر وقيل لا يحنث وصححه للصنف في تصحيح المنبه وتبعه الشيخ ابو حامد وغيره وقطع به الحاملي وهو مفهوم كلام المتن واصله ومال اليه البلقيني قال والاول مقيد بما اذا انتشر العرف بحيث بلغ الخالف وغيره والا فلا يحنث انتهى اما اذا نوى شيئا منها فانه يعمل به وان نوى مس الراس حنث بكل راس وان لم تبع وحدها وان قال لا آكل رؤس الشوى حنث برؤس الغنم فقط دون رؤس غيرها كما قاله الاذرعي وتبعه ابن المقري تنبيه قول المصنف حنث برؤس يقتضي انه لا يحنث من اكل جمع من الرؤس وصرح به ابن القطان فروعه وقال لا يبعد اكل ثلاثة منها لكن قال الاذرعي انه نظام كلامهم او صريحه ان اطلق انتهى ويمكن حمل الجنس حتى لو اكل راسا او بعضه حنث انتهى وهذا هو الظاهر قال الشيخ ابو زيد لا ادري ما اذا يمين فهي على ما يحلف الامام وان اتبع اللفظ فمن حلف لا يأكل الرؤس ينبغي ان يحنث بكل راس وان اتبع العرف فاصحاب الفرى لا يعدون الحمام بيوتا ولم يقرى بين الفرى والبدوي واجاب في الرافعي في اخر الباب بانه يتبع مقتضى اللفظ نارة وذلك عند ظهورها وشهرتها وهو الاصل وتارة يتبع العرف اذا اشعر واطرد وذكر الشعير الذي نحوه فقال فائدة الامام الباعث على العرف اذا اثر يضطرب فاذا اضطرب فالرجوع الى اللغة انتهى ولو اقتصر المصنف على صيد لشمل راس بحر وطير فان كلا منهما صيد ويجوز في طير ومما بعده الرفع ايضا ويقال لباع الرؤس رأس والعامة تقول رواس والبيض جمع بيضة

يحمل

يحمل فيمن حلف لا يأكل بيضا على بيض ما يؤكل اي مفارق بائضه في الحياة كدجاج بتثليث الدال اي بيضه وبيضها وزرنب وبط ونعام وحمام وعصافير ونحوها لان المفهوم عند الاطلاق في ذلك فضية تشبله التخصيص المأكول وبه صرح صاحب الكافي فقال ولا يحنث ببيض لا يؤكل لحمه والاصح كما في المجموع حل اكله بالخلاء اذا قلنا بطهارته لانه طاهر غير مستقذر وان نازع في ذلك البلقيني وقول المصنف على ما يؤكل بائضه اي ما شأنه ذلك لا كما لمزايلة الحقيقة فانه لو خرج من الدجاجة بعد موتها بيض متصلب حنث به على الاصح في زيادة الروضة ثم الاقرب في الحنث بنوع اكله وحده او مع غيره اذا ظهر فيه خلاف مما اذا اكله في شيء لا تظهر صورته فيه كما لو لطف فانه لا يحلو عن رياض البيض فلا يحنث به قاله في التتمة وبه اجاب المسعودي لما توقف القفال فيمن حلف لا يأكل البيضة التي رحل فحلف ليأطن ما في بطنها فاذا هو بيض فقال تخلل منه الناطف ويؤكل ويكون قد اكل ما فوكمه ولم يأكل البيضة التي حلف لا يأكلها سمك وهو المسمى بالبطارخ ولا بيض جراد فلا يحنث الحالف على اكل البيض بهما لانه انما خرج بعد الموت بشق البطن ولو بيع بيض السمك منفردا لم يحنث باكله لانه اسم اخر وهو البطارخ ولا يحنث بخصية شاة لانها لا تنعم عند الاطلاق هذا كله اذا لم ينو شيئا فان نوى شيئا فكما سبق في الروس كما صرح به الماوردي والمتولي ولا يجوز اكل مصارين السمك المملوح مع بيضه لانها تحتوي بذلك على النجاسة ويحمل اللحم فيمن حلف لا يأكله على لحم نعم من ابل وبقر وغنم ولحم خيل وهذا مزيد على المحرر والروضة كاصلها وصرح بدا بن الصباغ وغيره لحم وحش وطير ماكول لبن لوقوع اسم اللحم عليه حقيقة فيحنث بالاكل من ذلك ما سوا اكله نيا امرا ولا يحنث بلحم ما لا يؤكل كالميتة ولحم الحمار لان قصده الامتناع عما يشاد اكله ولان اسم اللحم انما ينتج على ما ماكوله شرعا وان قال الاذرعي يظهر ان ينصل بما يعتاد اكله ولان اسم اللحم انما ينتج على ما ماكوله فلا ولا على لحم سمك وجراد لانه لا يسبق لها في العرف وان سماه الله تعالى لحما ولهذا يصح ان يقال ما اكلت لحما بل سمكا لا يحنث بالجلوس على الارض اذا حلف لا يجلس على بساط مكروه ان سماه الله تعالى بساطا نبه افهم اطلاقه لحم السمك انه لا فرق بين ان تجري عادة ناحيته ببيع لحمه مفردا امر او به صرح ابن الصباغ هذا كله عند الاطلاق فان نوى شيئا حمل عليه ولا شحم بطن وظهر وثحم عين لحما لغتها اللحم في الاسم والصفة وكذا كرش بكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح الكاف وكسرها وهو للحيوان كالمعدة للانسان وكبد بفتح الكاف وكسر الباء للوحدة ويجوز اسكانها مع فتح الكاف وكسرها وطحال بكسر الطاء وفتح وريدة ومعاء في الاصح لانه يصح ان يقال انها لبست لحما قال الاذرعي وكذا الندى والخصية في الاقرب والثاني يحنث بها لانها في حكم اللحم قال ابن عصرون ولا يحنث بقانصة الدجاجة اي وغوها قطعا لانها لا تدخل في مطلق الاسم فائدة روى البيهقي في الشعب عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال العقل في المعا والرحم في الكبد والرافة في الطحال والاصح تناول اعم اللحم لحم رأس ولسان الصدق اللغة والثاني لا لانه لا يطلق عليهما الا مضافا فيقال لحم رأس لحم لسان ويجري الخلاف فيلحم الخد والاكارع وينبغي ان يكونا لاذان لذلك واما الجلد فلا يحنث به الحالف لا يأكل لحما لانه لا يؤكل غالبا لانه جنس غير اللحم كما ذكره الرافعي في الربا ويتناول اللحم ايضا شحم ظهر وجنب وهو الابيض الذي يخالط لحم احمر لانه لحم

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)